شناشيل

انتخابات الصحفيين اليوم.. باطلة

■ عدنان حسين

الصحفي (والصحفية) ابن المهنة مثل الابن البار لأبويه، يوالي مهنته مثلما يوالي والديه.. يحبها كما يحبهما، ويحرص على إطاعة قواعدها والتقيّد بأخلاقياتها مثلما يطيعهما. والصحفي الذي يخلّ بهذا يكون حكمه حكم الابن العاق الذي يستحق النبذ.

والصحفي ابن المهنة يكرّس نفسه للتقيّد بالمبادئ التي يبشّر بها ويدعو إليها، ويذود عنها حتى لو تعارضت مع مصالحه الشخصية... يقول الحق ولا يسكت على الباطل حتى لو كانت مصلحته في الباطل.

هذا اليوم من المفترض أن يتوجه آلاف الصحفيات والصحفيين العراقيين لانتخاب هيئات قيادية جديدة لنقابة الصحفيين، فعدد أعضاء النقابة كما تفيد المعلومات يُقدر بنحو أربعة عشر ألفاً، لم يحضر ثلثاهم السبت الماضي فتأجل الانتخاب إلى اليوم بمن حضر.

يقال إن منافسة حامية ستدور اليوم في مقر نقابة المحامين في بغداد على المناصب القيادية.. ويقال أيضا انه لن تكون هناك أي منافسة حقيقية، ذلك أن الأمور محسومة سلفاً لصالح أشخاص مدعومين من الحكومة لأنهم إمّعات وتابعين وانتهازيين ووصوليين، والحكومة تفضّل هذا النوع على النوع الآخر الذي هو ابن المهنة البار بمهنته وقواعدها وأصولها وأخلاقياتها كالابن البار بوالديه.

وأياً كان الأمر فان المعارضين والمعترضين الذين يرون أن النقابة العريقة التي اختطفها النظام السابق وسخّرها لمصالحه ولم تعد بعد لأهلها، لم يتنبهوا مبكراً إلى أن ما سيجري اليوم باطل وغير شرعي، كيما يلجأوا إلى القضاء لإبطال إجراء الانتخابات.

هذه الانتخابات تُنظّم وفقا لقانون أصدره النظام السابق، ومن المفترض أن يتعامل الحكم الجديد مع قوانين ذلك النظام باعتبارها باطلة، خصوصاً وان قانون النقابة ينص صراحة على أن النقابة تسند ما يحقق أهداف حزب البعث (المادة ٣ البند ٢).

والأهم ان هذا القانون نفسه ينص على إجراء الانتخابات "في النصف الأول من شهر كانون الثاني" (المادة ١٢ البند ١)، ونحن الآن في أواخر النصف الثاني من شهر آب (الفرق أكثر من سبعة أشهر).

على القدر نفسه من الأهمية، فان القانون يقضي بالآتي: "عند عدم دعوة الهيئة العامة من قبل النقيب او المجلس (مجلس النقابة) للاجتماع العام في التاريخ المحدد في الفقرة السالفة فتجتمع الهيئة العامة تلقائياً في اليوم الخامس عشر من شهر كانون الثاني في مقر النقابة لممارسة صلاحياتها وانتخاب مجلس النقابة وفق الفقرة السالفة".

والسؤال الآن: من الذي قرر ألا تجري الانتخابات في الموعد القانوني؟ هل أعيد صدام حسين إلى الحياة ليُعدّل في القانون قبل أن يُعاد إلى قبره؟ هل ثمة هيئة شرعية عليا في الدولة الحالية (مجلس النواب، الحكومة، رئيس الجمهورية) اتخذت هكذا قرار؟ إذا كان الأمر كذلك فلِمَ لم يُعلن القرار على الرأي العام والهيئة العامة للنقابة؟

الأكثر أهمية من كل هذا انه بموجب القانون الذي تجري وفقا له انتخابات اليوم يكون نقيب الصحفيين ونائباه وأعضاء مجلس النقابة ولجنتي الانضباط والمراقبة قد انتهت شرعيتهم جميعاً بحلول ١٥ كانون الثاني الماضي، وبالتالي فان كل ما فعلوه منذ ذلك التاريخ حتى اليوم، بما فيه تنظيم انتخابات اليوم، هو باطل... أتروننى على خطأ؟

adnan.h@almadapaper.net

أكد أنها استهدفت قطعات الجيش العراقي وليس الميناء الكويتي

مكتب رئيس الوزراء يتوعد مطلقي الصواريخ في جنوب البصرة

أكد مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي أن الصواريخ التي أطلقها أمس الجمعة مجهولون في محافظة البصرة كانت تستهدف قطعات الجيش العراقي وليس ميناء مبارك الكويتي، وتوعد الميليشيات التي تسعى لتأزيم العلاقات مع الكويت. وقال المتحدث باسم المكتب اللواء قاسم عطا إن "المسلحين الذين أطلقوا الصواريخ كانوا يستهدفون من خلالها قطعات الجيش العراقي المتواجدة في سجن بوكا الواقع قرب قضاء أم قصر"، مبينا أن "المستهدف لم يكن ميناء مبارك الكويتي".

□ بغداد / متابعة المدى

وأضاف عطا أن "القوات الأمنية العراقية ستتعامل بحزم وقوة مع أي ميليشيا تحاول تعكير العلاقات مع الكويت وتوتيرها".

وكان تنظيم قد أطلق على نفسه (فرسان دولة القانون) قام مؤخرا بتوزيع بيانات عبر وسائل الإعلام تتضمن إتباع الأسلوب المسلح تجاه العديد من القضايا ومنها قضية ميناء مبارك.

ونفى ائتلاف دولة القانون علاقة هذا التنظيم بائتلافه، وقال: "لا علاقة لنا بما يسمى فرسان دولة القانون وسنحاسب أية جهة تستخدم اسم دولة القانون عبر القضاء". وطالب المالكي المواطنين بإبلاغ الجهات المسؤولة عن الأشخاص الذين يتحركون بهذا العنوان من اجل متابعتهم ومحاسبتهم قضائيا".

وفي السياق ذاته أكد مجلس محافظة البصرة أن الصواريخ التي أطلقت أمس كانت تستهدف الشركات الاستثمارية في المحافظة وليس ميناء مبارك، مشيرا إلى أن مداها لا يتجاوز كيلومترين فقط، معتبرا أن العملية تهدف إلى تعطيل الاستثمار في المحافظة.

وقال رئيس اللجنة الأمنية في المجلس علي غانم المالكي إن "المستهدف بالصواريخ ليس ميناء مبارك الكويتي بل الشركات الاستثمارية في المحافظة التي تتخذ من سجن بوكا مقرا لها"، مشيرا إلى أن "العملية تهدف إلى تعطيل الحركة الاستثمارية في البصرة". وأضاف المالكي: أن "القوات الأمنية عثرت على منصة إطلاق الصواريخ في الطريق الواصلة بين قضائي الزبير وأم قصر، وكانت عبارة عن سيارة داينا حمولة ٢ طن، وتبين أن مدى الصواريخ لم يكن يتعدى مسافة كيلومترين"، موضحا أن "هذا المدى يدل على أن المستهدف ليس ميناء مبارك الذي يتطلب الوصول إليه مديات اكبر".

وحمّل المالكي "المجموعة المسلحة التي سبق أن استهدفت مستودع النفط في البرجسية مسؤولية إطلاق الصواريخ التي لم تتسبب بهذه الخسائر".

يأتي ذلك في وقت حملت فيه النائبة عن العراقية البيضاء عالية نصيف الولايات المتحدة مسؤولية التصعيد بين العراق والكويت حول موضوع ميناء مبارك. وقالت نصيف إن الولايات المتحدة شجعت الكويت بالتجاوز على العراق في محاولة لدفع العراق للرد، للإيحاء بان العراق لازال يهدد الأمن في المنطقة ما يمهد لإبقائه تحت طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ووصف عملية إطلاق صواريخ كاتيوشا على ميناء مبارك بأنه رد شعبي على التجاوزات الكويتية لا دخل للحكومة العراقية فيه، وانه جاء بسبب شعور أبناء الشعب بالغبن نتيجة إصرار الكويت على مضايقة العراق. وأضافت أن لأمريكا اليد الطولى في المنطقة وكان عليها أن تنصح الكويت بعدم التجاوز على الحدود العراقية، وتصعيد الموقف إلى ما هو عليه الآن.

وسبق أن أكد مجلس البصرة، أمس الجمعة، أن الصواريخ التي أطلقها مجهولون، أمس، كانت تستهدف الشركات الاستثمارية في البصرة وليس ميناء مبارك، مشيرا إلى أن مداها لا يتجاوز ٢ كم فقط، معتبرا أن العملية تهدف إلى تعطيل الاستثمار في المحافظة.

وكانت مصادر أمنية في محافظة البصرة قد كشفت بعيد منتصف ليل أمس الجمعة، أن مسلحين مجهولين أطلقوا ثلاثة صواريخ من داخل الأراضي العراقية على موقع مشروع بناء ميناء مبارك في جزيرة بوبيان الكويتية، فيما لفتت إلى أن الصواريخ لم تصب اليابسة على الجزيرة وسقطت في مياه الخليج.

من جانبها لم تعلن الكويت عن تسجيل سقوط صواريخ على أراضيها منطلقة من العراق، في حين كانت فرضت إجراءات أمنية وقائية مشددة حول موقع ميناء مبارك في جزيرة بوبيان، وعلى الحدود مع العراق بعد تعرضها لتهديدات من قبل قوى عشائرية وسياسية وفصائل عراقية مسلحة على خلفية تنفيذ المشروع، أبرزها كتائب حزب الله في العراق، التي أكد أنها تمتلك ثلاثة صواريخ مطورة بإمكانات ذاتية، قادرة على ضرب أهداف في العمق الكويتي.

وسبق أن انفجرت عبوة ناسفة من أصل أربع عبوات في مستودعات النفط في منطقة البرجسية الواقعة في قضاء الزبير (١٨ كم غرب البصرة)، ما تسبب باحتراق أحد الخزانات الضخمة فيه وذلك في الخامس من حزيران الماضي.

وكانت مصادر أمنية في محافظة البصرة قد أعلنت أن مسلحين مجهولين أطلقوا ثلاثة صواريخ من داخل الأراضي العراقية على موقع مشروع بناء ميناء مبارك في جزيرة بوبيان الكويتية، فيما لفتت إلى أن الصواريخ لم تصب اليابسة على الجزيرة وسقطت في مياه الخليج.

من جانبها لم تعلن الكويت عن تسجيل سقوط صواريخ على أراضيها منطلقة من العراق، في حين كانت قد فرضت إجراءات أمنية وقائية مشددة حول موقع ميناء مبارك في جزيرة بوبيان، وعلى الحدود مع العراق بعد تعرضها لتهديدات من قبل قوى عشائرية وسياسية وفصائل عراقية مسلحة على خلفية تنفيذ المشروع، أبرزها كتائب حزب الله في العراق، التي أكدت أنها تمتلك ثلاثة صواريخ مطورة بإمكانات ذاتية، قادرة على ضرب أهداف في العمق الكويتي.

الصدريون يحذرون من خطورة إدارة الوزارات بالوكالة ودولة القانون يحمل الآخرين المسؤولية

العراقية: التوكيل الوزاري استهانة بنا

□ بغداد / المدى

اعتبرت القائمة العراقية أن إدارة الوزارات الحكومية "المهمة" بالوكالة لاسيما وزارتي الدفاع والكهرباء استهانة بوزراء حكومة الشراكة الوطنية بشكل عام ووزراء الكتلة العراقية بشكل خاص. فيما حذر التيار الصدري من تداعيات سياسية وأمنية "خطرة" في حال لم يتم حسم ملف الوزارات الأمنية، وعزا أعمال العنف التي يشهدها العراق إلى توكيل الوزارات الأمنية. بينما أكد ائتلاف دولة القانون أن إدارة الوزارات بالوكالة أفضل من تركها من دون وزير محملا الكتل السياسية مسؤولية تأخير حسم الوزارات وخاصة الأمنية.

وذكرت القائمة العراقية في بيان لها أن تكليف وزير للدفاع بالوكالة دون استشارتها أو موافقتها، وتكليف حسين الشهرستاني عضو دولة القانون وزيراً للكهرباء بالوكالة، استهانة بوزراء حكومة الشراكة الوطنية بشكل عام ووزراء كتلة العراقية بشكل خاص. وأوضح البيان أن رئيس الوزراء يستمر بالتفرد في اتخاذ القرارات والاستهانة بوزراء حكومة الشراكة الوطنية المزعومة بشكل عام ووزراء كتلة العراقية بشكل خاص، والتي يفترض أنها أكبر شريك له. وأضاف: لم يقتصر الأمر على تكليف وزير للدفاع بالوكالة من خارج كتلة العراقية ومن دون استشارتها أو موافقتها، ولكنه وبعد أن قبل استقالة وزير الكهرباء قبل أن ينتهي التحقيق في قضية الفساد في وزارته من قبل مجلس النواب، ومن دون التشاور مع العراقية، قام بتكليف حسين الشهرستاني عضو دولة القانون وزيراً للكهرباء بالوكالة من دون الرجوع إلى شريكه الأكبر في الحكومة. وأشار البيان إلى أن رئيس مجلس الوزراء لم يفلح إلا في ترسيخ نفوذه الشخصي ومحاربة شركائه وإقصائهم وتهميشهم، من دون احترام التوافقات التي جاء بموجبها إلى هذا المنصب، بدلاً من أن يسعى إلى تقديم الخدمات الموعودة لشعبنا الكريم بعد انقضاء المئة يوم، بل وأعقبتها مئة يوم أخرى بلا طائل، فضلاً عن كونه رئيساً للحكومة السابقة. و أكد البيان أن كتلة العراقية تشجب بشدة هذه الممارسات التي تنم عن انعدام الثقة وعدوانية غير مبررة ضد وزرائها ووزراء الكتل السياسية الأخرى، وتحمل مسؤولية إيقاف هذا التمادي للشركاء السياسيين وللمجتمع العراقي محذرة في الوقت نفسه من خطورة نهج التفرد في إدارة شؤون الحكم، كما تحمل المجتمع الدولي وبعض الدول الإسلامية الإقليمية المسؤولية في حفظ الاستقرار وعدم التدخل في مسار الديمقراطية في العراق كما حصل ويحصل لضمان سلامة العراق واستقراره وازدهاره.

من جهته، حذر التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر من تداعيات سياسية وأمنية "خطرة" في حال لم يتم حسم ملف الوزارات الأمنية، وفيما عزا أعمال العنف التي يشهدها العراق إلى توكيل الوزارات لأمنية مؤكدا أن رئيس الوزراء نوري المالكي لا يستطيع إدارة ٤٣ وزارة في آن واحد. وقال النائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري حاكم الزاملي إن "هناك خطورة على العراق في حال لم يتم حسم ملف الوزارات الأمنية، خصوصاً في ظل الصراعات والتشنجات والخلافات والتصريحات التي قد تؤدي إلى أمور لا يحسد عليها العراق"، مشيراً إلى أن "الدماء تسيل الآن كثيراً نتيجة الإهمال وعدم مسك الملف بصورة صحيحة، فضلاً عن وجود توكيل من قبل رئيس الوزراء بأن يدار هذا الملف". وأوضح الزاملي أن "رئيس الوزراء لا يستطيع أن يلم بملفات ٤٣ وزارة، ولا يستطيع أن يكون فاعلاً فيها لأن لديه مشاغل كثيرة"، مشدداً على ضرورة حسم الملف.

واعتبر الزاملي أن "استمرار الأمور على هذه الوتيرة وتوكيل الوزارات الأمنية ووزارة الكهرباء إلى وزراء بالوكالة ورئاسة الوزراء، يقلق الشارع العراقي كما يقلق المرجعية الدينية"، محذراً من "تداعيات سياسية وأمنية خطرة تؤثر على الشارع والحكومة والكتل السياسية".

ونقل الزاملي عن زعيم التيار مقتدى الصدر استياءه "الشديد" من تعطيل الوزارات الأمنية، معتبراً أن "الشعب العراقي هو الخاسر الوحيد".

وكان الصدر قد انتقد، الثلاثاء الماضي الصراعات السياسية داخل الحكومة وبين الكتل السياسية حول تسمية الوزارات الأمنية، داعياً إلى وضع حد لما أسماها بـ"المهزلة".

في المقابل رأى القيادي في ائتلاف دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني منصور التميمي أن إدارة الوزارة بالوكالة أفضل بكثير من تركها دون وزير. وأوضح التميمي أن حسم موضوع الوزارات الأمنية ووزارة الكهرباء يتطلب جهود وتعاون الكتل السياسية مع رئيس الحكومة نوري المالكي كي يتم حسم الموضوع . وبشأن تكليف الشهرستاني بإدارة وزارة الكهرباء وكالة أكد التميمي من صلاحيات حسين الشهرستاني، تولي وزارة الكهرباء بالوكالة لحين اختيار وزير جديدا لها. وبين أن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، من صلاحياته تولي وزارة الكهرباء، لكونه مسؤولا عنها إضافة إلى النفط، وان تكليفه من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي خيار مهني وجيد لتمشيه أمور الوزارة. وأضاف النائب عن الوطني: أن الكهرباء، من حصة القائمة العراقية، وسيبقى الشهرستاني بتوليه لها بالوكالة لحين اختيار المرشح المناسب ويتم التصويت عليه من قبل مجلس النواب.

وتعيش البلاد أزمة سياسية تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وعدم الاتفاق على أسماء الوزراء الذين سيتولون إدارة الوزارات الأمنية حتى الآن، يقول مراقبون إنها سببت أزمة أمنية، فقد شهدت محافظات بغداد وكربلاء والنجف وديالى وصلاح الدين ونينوى وواسط، في ١٥ آب ٢٠١١، سلسلة تفجيرات بواسطة سيارات مفخخة وعبوات ناسفة استهدفت القوات الأمنية والمدنيين، وأسفرت عن مقتل وإصابة أكثر من ٣٠٠ شخص.

أنباء

المالكي يرفض تولي الذرب الكهرباء

■ قال النائب عن القائمة العراقية محمد الخالدي إن رئيس الوزراء نوري المالكي رفض تولي زياد الذرب وزارة الكهرباء بعد أن رشحته قائمته بديلا لرعد شلال. وأوضح الخالدي أن هذا الموضوع سيناقش بجانب المواضيع التي تم بحثها في منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني بعد عيد الفطر المبارك. وشدد على أن "وزارة الكهرباء تعد من الوزارات المهمة التي تعاني الكثير من الفساد، ويجب أن يتولى إدارتها وزير قوي".

العراقية تعول على طالباني لإنهاء الخلافات

■ أكد النائب عن ائتلاف العراقية حمزة داود أن حكومة الشراكة الوطنية بنيت على أزمات، مشيراً إلى أن كتلته تعول على رئيس الجمهورية للملمة الخلافات. وقال داود أن لدى القائمة العراقية قناعة تامة بأن حكومة الشراكة الوطنية بنيت على أساس الأزمات والخلافات السياسية". وأضاف أن دولة القانون هي التي تصنع الخلافات وستستمر حتى نهاية الدورة الانتخابية. وبين أن المالكي لم يسم الوزراء الأمنيين بسبب توجهاته نحو التفرد بالسلطة.

كتلة شهيد المحراب: نرفض إسقاط الحكومة ونطالب بتحسين أدائها

■ عبرّت كتلة شهيد المحراب المنضوية في التحالف الوطني، الجمعة، عن رفضها للأصوات المطالبة بإسقاط حكومة المالكي، وفي حين أشارت إلى إخفاقات في عمل بعض المسؤولين الحكوميين، طالبت المالكي بتحسين الأداء الحكومي.

وقال النائب عن الكتلة عبد الحسين عبطان في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "تيار شهيد المحراب وكتلته بمجلس النواب لا تسمح بإسقاط حكومة المالكي باعتبارها حكومة شراكة وطنية".

وطالب عبطان رئيس الوزراء نوري المالكي بـ"تحسين أداء الحكومة وتصحيح مساراتها ومعالجة الإخفاقات والتصدي بحزم ومهنية لإدارة الملفات المهمة للشعب، سيما الاقتصادية والخدمية والزراعية منها لإنهاء معاناة المواطنين"، لافتا إلى أن "هناك إخفاق واضح في أداء بعض المسؤولين الحكوميين".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون